



كلية العلوم والمعارف
أطروحة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الدكتوراه
في قسم الفقه والمعارف الإسلامية (الفقه والأصول)

عنوان الأطروحة
العملة الرقمية وأحكامها من منظور الفقه الاسلامي
(البتكوين انموذجاً)

الأستاذ المشرف
آية الله الدكتور الشيخ حميد البغدادي

مساعد المشرف
الشيخ الدكتور محمد حسين ملك زاده

إعداد الباحث

يقضان ناصر

الرقم الجامعي

١٣٧٦٣٦٥

زمستان ١٤٠١ ش ٢٠٢٢ م



لا مانع من الاستفادة من هذه الرسالة في حال ذكر المصدر وأما نشرها في البلاد فيتم
بمراعاة شروط جامعة المصطفى ﷺ العالمية

مسئولیت مطالب مندرج در این پایان نامه به عهده نویسنده می باشد و هر گونه استفاده از
این پایان نامه با ذکر منبع بلامانع است و نشر آن در داخل کشور منوط به اخذ مجوز از
جامعة المصطفى ﷺ العالمية می باشد

*We do not mind to take advantage of this masters thesis in case the source
and either deployed in the country are subjected to the provisions of
Al– Mostafa International University*

الإهداء

أقدم (بضاعتي المزجاة) الى خاتم النبوة، ومعدن الوحي والرسالة، صفوة الأنبياء، والى حامل عبء الولاية الكبرى، سيد الامة وأبي الأئمة المرتضى، والى بضعة رسول الله، الممتحنة الشهيدة المظلومة سيدة نساء العالمين، والى الذرية الطاهرة المعصومة من ولدها، والى مولانا صاحب الزمان، صاحب الغيبة الكبرى، خاتم الأوصياء، الامام المهدي المنتظر المفدى، صلوات الله عليهم أجمعين، راجياً منهم القبول والشفاعة. وكذلك عائلتي التي ساندتني أُمي وأبي وأخص بالذكر زوجتي العزيزة والتي كانت نعم العون والسند، فلهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

هذه وريقات متواضعة في موضوع حكم العملة الرقمية في منظور الشريعة الاسلامي، وهو موضوع حيوي تمس الحاجة اليه في كثير من الاحيان، ولقد بذلت ما بوسعي لإخراجه بالصيغة التي هي عليه الآن. ولقد حاولت أن أجمع بين كلمات الفقهاء التي يصعب فهمها بصياغتها العادية الموجودة في الكتب الفقهية، واخرجتها بعبارات سهلة للقارئ غير المتخصص في هذا الفن. ولقد ساعدني في هذا العمل المتواضع بعض الاخوة جزاهم الله خيراً. وأخص بالذكر منهم الاستاذ المشرف آية الله الشيخ الدكتور حميد البغدادي، والاستاذ المساعد الشيخ الدكتور محمد حسين ملك زاده (زادهما الله عزه ورفعة)، حيث استفدت كثيراً من توجيهاتهما العلمية في تهذيب خارطة البحث، واستأنست إلى إرشاداتهما ونظراتهما الدقيقة في تنسيق الأبحاث والعناوين واختيار الأنسب منها، ولا يسعني في المقام الا أن اقدم جزيل عرفاني للنعمة التي اعيشها وهي نعمة اتاحة الفرصة لي، ان امارس هذا العمل وأن اكتب بحثاً فقهياً، تجسدت فيه اللمسات التاريخية والقانونية والاصولية، بعبارة عصرية فقهية، وأشكر جميع المسؤولين على اتاحة هذه الفرصة وجامعة المصطفى العالمية للدراسات الاسلامية على ما أبدته من توفير الامكانيات اللازمة، ومن تهيئة الأساتذة لإتمام هذا العمل فجزا الجميع خيراً.

والحمد لله رب العالمين

المستخلص

تتلخص فكرة هذا البحث الذي يُعد دراسة فقهية في (حكم العملة الرقمية)، على ضوء الفقه الاسلامي، والذي اتسم باسم (العملة الرقمية وأحكامها من منظور الفقه الاسلامي البتكوين انموذجاً)، وهي من المسائل المعاصرة والحياتية نظراً لانتشار التعامل بها في العالم والغرض من البحث هو بيان جميع ما يرتبط بموضوع العملة الرقمية وعرضها على الشريعة الاسلامية، وما يتفرع عليها من مسائل ثائية، سواء ما اتفق على صحتها او بطلانها وقد اعتمدنا الادلة الشرعية المعتمدة، من القران الكريم، والسنة الشريفة، والاجماع، والعقل معتمدين أيضاً على أهم كلمات الفقهاء المعروفين، ومحاكمتها للوصول الى أفضل الحلول وكانت أهم النتائج هي: اعتبار التعامل بالعملة الرقمية وصحة ذلك طبقاً للأدلة الشرعية المعتمدة والاستعانة بقواعد الاستنباط كمسالة الاطلاق الأزمانى وأصالة الصحة وأصالة الحل وغيرها من القواعد المطبقة في المسائل المستحدثة كل ذلك كان بالعنوان الاولى وأما العنوان الثانوي هو مراعاة المصلحة فتختلف طبقاً لرأي الحاكم الشرعي وظروف البلاد الاسلامية.

وقد وفقنا الله تعالى لبيان حقيقة عملة البتكوين وكيفية التعامل بها والآليات المعدة لذلك وبيان الايجابيات والسلبيات وقد وقفنا على كثير من الثغرات التي لم يقف عليها الفنين من الاقتصاديين أو الفقهاء وأدت بهم إلى تسليط الضوء على السلبيات في التعامل بها والحكم بالبطلان عليها، وقد بذلنا الوسع للوقوف على تفاصيل التعامل بالبتكوين وكيف صارت محلاً لرغبة العقلاء والتعامل بها الذي جعلها مورداً من موارد المالية التي تكون بمثابة المقتضي لشمول الاطلاقات المصححة للمعاملة، وبيان الموانع من الحكم بصحتها واستطعنا أن نوضح النقوض عليها الحلية والنقضية، وبذلك يمكن أن تكون عملة البتكوين علاجاً لمشكلة التضخم في بعض البلدان المحاصرة من قبل الدول المتغترسة العالمية والتخلص من عقوباتها الجائرة على الشعوب المستضعفة.

الكلمات المفتاحية: العملة، الرقمية، البتكوين، المالية، المعاوضة)

المحتويات

الفصل الأول

بحوث تمهيدية

المبحث الأول: تعاريف عامة	٢
توطئة	٢
أولاً: تعريف العملة لغة واصطلاحاً	٢
العملة لغةً	٢
العملة اصطلاحاً	٣
ثانياً: تعريف الرقمية	٣
الرقمية لغةً	٣
الرقمية اصطلاحاً	٤
ثالثاً: التكوين لغة واصطلاحاً	٥
رابعاً: مفهوم التكوين	٥
النتيجة	٦
المبحث الثاني: العملة وانواعها رؤية تاريخية	٨
المطلب الأول: الفرق بين العملة والاموال	٨
النتيجة:	٩
المطلب الثاني: مراحل تطور العملة الرقمية	١٠
المرحلة الأولى: التخلي عن الفضة وانحصار النقود في الذهب	١١
المرحلة الثانية: إصدار السندات الحاكية عن رصيد الذهب	١٢
المرحلة الثالثة: تبديل السندات بأوراق تعهد	١٢
المرحلة الرابعة: إلغاء الارتباط بين العملات الورقية والذهب	١٣
المطلب الثالث: أهم الفروقات بين العملات الرقمية والعملات التقليدية	١٤

۱۵	خصائص البتكوين
۱۸	المبحث الثالث: نبذة موجزة عن العملة الرقمية وعملة البتكوين
۱۸	المطلب الاول: نشأة عملة «بتكوين»
۱۹	المطلب الثاني: اصدار أو تعدين البتكوين
۱۹	ماهية التعدين
۲۱	فائدة التعدين
۲۱	المطلب الثالث: خصائص عملة (البتكوين)
۲۴	المطلب الرابع: انواع العملات الرقمية
۲۹	المطلب الخامس: طرق تداول العملات الرقمية
۳۰	المطلب السادس: خطوات تداول عملة البيتكوين
۳۱	المطلب السابع: معوقات العملة الرقمية
۳۲	المطلب الثامن: اهداف العملة الرقمية

الفصل الثاني

تأثير العملة الرقمية في سوق العملة الاقتصادي ومآلاتها شرعاً

۳۵	المبحث الأول: تأثير العملة الرقمية في الاقتصاد العالمي
۳۵	المطلب الأول: الآثار السلبية الاقتصادية للعملة الرقمية
۳۷	ثالثاً: أثر العملة الرقمية على السياسة النقدية ⁰
۳۹	مشكلة التضخم
۴۱	مشكلة تسلط الحكومات على المال والاقتصاد
۴۲	رابعاً: أثر العملة الرقمية على الإيرادات المالية للدولة
۴۳	خامساً: اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي
۴۳	سادساً: الجهالة
۴۴	المطلب الثاني: الآثار الإيجابية الاقتصادية للعملة الرقمية
۴۴	أولاً: الأثر على التبادل التجاري الدولي
۴۵	ثانياً: الأثر على عرض النقود

المبحث الثاني: المخاطر الأمنية للعملة الرقمية	٤٩
المبحث الثالث: المخاطر القانونية للعملة الرقمية	٥٠
المبحث الرابع: مخاطر السرية والخصوصية للعملة الرقمية	٥٢
المبحث الخامس: ملاك المالية في الفقه الاسلامي	٥٤
تعريف المالية.....	٥٦
هل البتكوين له مالية؟.....	٦٣
هل استحداث البتكوين يحتاج إلى إمضاء الشارع؟.....	٦٥

الفصل الثالث

الحكم الشرعي للعملة الرقمية

المبحث الأول: الأصل العملي الجاري في المسألة	٧٢
الأصل العملي حجته وحقيقته.....	٧٢
المطلب الأول: جريان الأصول العملية في المعاملات المستحدثة	٧٥
المطلب الثاني: جريان الاصول العلمية بالعملة الرقمية	٨٠
الفرع الأول: أصالة الفساد	٨٣
الفرع الثاني: جريان الأصل العملي عند الشك في البتكوين	٩٢
الفرع الثالث: جريان الاصل العملي عند الشك في مالية البتكوين.....	٩٦
المبحث الثاني: الأدلة الاجتهادية المتصورة في المسألة	٩٨
المطلب الأول: العقود المستحدثة وإمكان جريان الادلة الاجتهادية فيها	٩٨
اولا: تصحيح المعاملة المستحدثة بالعنوان الثانوي	٩٩
ثانيا: توسعة مفهوم السياسة النقدية وإمكانية تجنب المحاذير	١٠٢
ثالثا: اقتضاء الضرورة الحياتية لتصحيح المعاملات المستحدثة.....	١٠٤
رابعا: ارتكاز العرف على مقبولة المعاملات المستحدثة	١٠٥
خامسا: كفاية عدم ردع الشارع في مشروعية المعاملات المستحدثة	١٠٨
سادسا: توفر الضوابط الشرعية العامة في المعاملات المستحدثة.....	١٠٩
المطلب الثاني: مقتضى الدليل الاجتهادي في المعاملة بالعملة الرقمية	١٢٠

الفرع الأول: آية الوفاء بالعقد.....	١٢٢
الفرع الثاني: أحل الله البيع.....	١٢٣
الفرع الثالث: آية التجارة عن تراض.....	١٢٣
الفرع الرابع: الناس مسلطون على أموالهم.....	١٢٤
الفرع الخامس: المؤمنون عند شروطهم.....	١٢٥
الفرع السادس: آية أخذ الميثاق الغليظ.....	١٢٧
المطلب الثالث: الإشكالات الفقهية على عملة البتكوين.....	١٣٠
الإشكال الأول: أن بيع عملة البتكوين بيع غرري منهي عنه، وهو باطل وحرام.....	١٣٠
الإشكال الثاني: أن التعامل بالبتكوين يعتبر أكلاً للمال بالباطل.....	١٤٠
المبحث الثالث: في لزوم أو جواز المعاملة بالعملة الرقمية بناء على صحتها.....	١٤٤

الفصل الرابع

الحكم الوضعي على فرض سقوط

أو قرصنة العملة الرقمية

المبحث الأول: الحكم الوضعي على فرض سقوط العملة الرقمية.....	١٥٤
المطلب الأول: على فرض سقوطها.....	١٥٩
القول الأول: صحة العقد مع الضمان.....	١٦٠
الرأي الأول: وجوب أداء ما يقابل مالية النقود وقيمتها الشرائية.....	١٦٠
الرأي الثاني: تحقق الوفاء والأداء بالمثل حتى مع سقوط المالية.....	١٦٧
الرأي الثالث: التفصيل بين بقاء العين وعدم بقاءها.....	١٧٨
زمان ضمان العملة بعد سقوطها.....	١٨٣
الرأي الرابع: التفصيل في مدار التعامل بالعملة الرقمية.....	١٨٧
القول الثاني: ثبوت حق الفسخ وبطلان العقد.....	١٩١
المطلب الثاني: على فرض قرصنتها.....	١٩٥
حكم تسريب المعلومات السرية وقرصنتها.....	١٩٥
١ - مخالفة القوانين.....	١٩٧

۱۹۷.....	۲ - خیانة الأمانة
۱۹۸.....	۳ - التغيرير في المعاملة
۱۹۸.....	العملات الرقمية وعرضتها للقرصنة وتقييم ذلك
۲۰۲.....	بيان الحكم الوضعي للقرصنة ونقاط الاشتراك والافتراق بين المطالبين
۲۱۲.....	المبحث الثاني: الخيارات الجارية في العملة الرقمية بناء على صحتها
۲۱۳.....	المطلب الأول: خيار الشرط «المدة»
۲۱۵.....	المطلب الثاني: خيار العيب
۲۱۷.....	المطلب الثالث: خيار الغبن
۲۲۰.....	الخاتمة
۲۲۳.....	التوصيات
۲۲۴.....	المصادر والمراجع
۲۲۴.....	المصادر العربية
۲۳۷.....	المصادر الأجنبية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، رسول رب العالمين،
محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله المنتجبين الطاهرين، وبعد:

ان شريعتنا الإسلامية حسب ما نعتقد تمتاز بعدة مميزات، منها العالمية والاستمرار
والشمولية لكل جوانب الحياة، فهي لم تقتصر بزمان ولا مكان معينين، ولا تختص بقعة من
الناس ولا بخصوص صنف أو جنس، فإن رسول الله ﷺ قد بعث إلى الناس كافة وفي
شتى أقطار الأرض، عربهم وأعجمهم، أبيضهم وأسودهم، شريقهم وغربهم، في أية بقعة
وجدوا، وفي أي زمان عاشوا، فدعوته عامة للناس، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ
بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا
كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٢)، وقال: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِنَاسٍ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ
بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٤) لذا فان الشريعة تستوعب مختلف
جوانب الحياة الإنسانية، وتقدم الحلول لجميع معضلاتها.

بتعبير آخر؛ أن الشريعة قادرة على تلبية حاجات البشر التشريعية وتغطية كل ساحة
الحياة في أي مقطع زمني وفي أية بقعة من أقطار الأرض سواء في المسائل العبادية
والروحية أو الأمور التربوية والأخلاقية أو الحقوق الاقتصادية أو الطبية، وسواء تعلقت
بالفرد أو المجتمع أو الدولة.

إذا عرفت ذلك، فإننا نعلم بوجود مسائل مستحدثة كثيرة وفي مختلف أبواب الفقه في
عصرنا الراهن، وليس شيء منها منصوصاً بخصوصه في كتب الفقه؛ لأنها لم تكن محلاً

(١) سورة التوبة: الآية ٣٣.

(٢) سورة مريم: الآية ٦٤.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٣.

للابتلاء آنذاك، ولم يرد فيها نصّ خاصّ في الكتاب العزيز، ولا في الروايات الواردة عن النبي وأهل بيته عليهم السلام فلا بدّ من الإشارة إليها والوقوف من خلالها على الإجابة الصحيحة والمُقنعة.

ومن بين هذه المسائل المستحدثة؛ الذبح بالمكائن الحديثة، فإنّه أمر حادث نسبياً، وكيف يكون حال الاستقبال والتسمية حينئذٍ؟، أو التشريح، وهو تشريح جسد الإنسان الميت، والاستفادة منه. وكذلك الترقيع، وهو ترقيع الأعضاء من بدن الحي أو الميت للحي، أو التلقيح الصناعي.

وغير ذلك من المسائل المهمّة المبتلى بها اليوم، والتي قلّما تعرّض لها فقهاؤنا الأعلام من القدماء والمتأخرين؛ لعدم ابتلائهم بها، وقد تصدّى جمع من أكابر المعاصرين للجواب على بعضها في كتبهم الفتوائية من دون ذكر دليل عليها؛ لاقتضاء المقام ذلك، وبقي كثير منها بلا جواب. هذا ومن المعلوم عدم حصر المسائل المستحدثة في ما ذكرناه وإن كانت هذه أهمّها.

ومن المسائل التي عمت بها البلوى في عصرنا هذا وفي كونه ما زال جديداً على الساحة الاقتصادية، هو العملة الرقمية وبالتحديد عملة «البتكوين» التي أصبحت اليوم واقعاً في حياة الناس، وبات كثيرون يتعاملون بها في سائر تعاملاتهم حول العالم، في البيع والشراء وحجز الفنادق ودفع رسوم الخدمات وغيرها، وصار لها قبول عند شرائح كثيرة من الناس، فلا بد لنا من بيان موقف الشريعة الإسلامية منها، وانه هل تكون من المعاملات المحرمة، أو الجائزة، او ماهو الدليل عليه مع اقتضاء الضرورة الاقتصادية للبلد، وغير ذلك من الاسئلة التي تصب بهذا الموضوع، والتي نبينها من خلال هذه الدراسة. هذا وقد بذلت جهدي، واستفرغت وسعي في جمع المادة العلمية لهذا البحث، سالكاً في ذلك ما رسمت لنفسى من منهج — كما سيأتي — وسرت عليه في جميع البحث، إلا أن هذا جهد بشري يعتريه الخلل والنقص؛ لذا أرجو من القارئ الكريم العذر فيما وجد في البحث من خلل أو نقص حصل سهواً أو غفلة، ولم أتعمد، وإليك أهمية البحث، وسابقته، وأسباب اختياره، ومنهج البحث.

١- بيان الموضوع

حاولت هذه الدراسة أن ترصد جهات فاعلة غير حكوميّة، تقوم على نشر عملة

افتراضية، وذلك بأن اصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية الى الصيغة الالكترونية، وهي عملة إلكترونية تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود كيان مادي ملموس لها، ولا توجد سلطة أو هيئة مركزية تقوم بإصدارها كالدولار أو الدينار وغيرها، ومع هذا يمكن استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت أو تحويلها إلى عملات أخرى. وان تبين جذورها التاريخية والسياسية والاقتصادية، والتنبؤات حول مستقبل هذه العملة، والواقع أن هذه الدراسة تسعى الى الوقوف على المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجهها هذه العملة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية واثرها على الأسواق المالية الحكومية وغير الحكومية، وأهم من ذلك هو ما تواجهه هذه العملية من مشاكل ومعوقات فقهية من قبيل الجهالة والغرر وأنها مورد من موارد اكل المال بالباطل، او تعريض المال إلى الخطر، او تكون سبباً لغسيل المال او عوضاً لبيع المخدرات وكيفية تحصين العملة من هذه المخاطر والتفصي عن هذه الإشكالات والتوصل من خلال المعالجة الموضوعية إلى حلية وصحة المعاملة في نفسها ما لم يمنع من صحتها مانع شرعي طارئ، وكذلك ساهمت الرسالة في حل أهم الموضوعات الابتلائية في الأسواق المالية من خلال البحث في العديد من المسائل الفقهية المرتبطة بهذا الموضوع، وبالتالي بيان معرفة حقيقتها ومدى قبولها من الناحية الشرعية.

٢- أسئلة البحث

السؤال الاصيل:

ماهي العملة الرقمية وماهي أحكامها، وماهي الضوابط والقواعد الشرعية المرتبطة فيها؟.

الأسئلة الفرعية:

١- ما معنى اساسيات العملة بصورة عامة والعملية الرقمية بصورة خاصة؟.

٢- ماهي عملة البتكوين وطريقة تكوينها وخصائصها؟.

٣- ماهي الأدلة المتصورة في المسألة، في العملة الرقمية؟.

٤- ماهي الخيارات الجارية في المعاملة بالعملية الرقمية بناءً على صحتها؟.

٣- أهمية البحث

مع تطور العلم والتكنولوجيا فإن هذا البحث سوف يطرح في كل زمان ومكان طالما وجد الإنسان على هذه البسيطة، واحتاج إلى البيع والشراء، أو التعامل بهذه العملات الرقمية عن طريق الإنترنت، وتصب أهمية هذه الدراسة في معرفة الحكم الشرعي، وبيان ماهية هذه العملات الرقمية لدى كثير من الناس، فإن غالبية الأفراد لا يزال غير ملمين بخصائص ومزايا ومخاطر هذه العملات، لذا إن نشوء هذا البحث هو بداعي المعرفة، أولاً، وثانياً، لكي نبين حكماً شرعياً حول هذه المسألة، لعله يستفيد منه أهل الاسلام.

٤- سابقة البحث

أ) دراسة (الشافعي ٢٠٠٣م) التي تهدف لبحث المشكلات المرتبطة باستخدام النقود الإلكترونية، والآثار المختلفة لهذه النقود، مع وضع تصور لأهم الضوابط التي ينبغي لأي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يتضمنها، وقد قُسمت الدراسة إلى ستة فصول؛ تناولت تعريف وخصائص النقود الإلكترونية، ثم آثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية، وآثارها الاقتصادية والمالية، والضوابط التي تراها الدراسة لإصدار النقود الإلكترونية، في حين خصص الفصل الأخير لبحث^(١)

ب) مقالة د. عبد الفتاح صاح بعنوان: التكوين عملة إلكترونية مشفرة قد تُسبب أزمة اقتصادية عالمية جديدة.

ج) رسالة دكتوراه في جامعة الكويت للباحثة سارة القحطاني بعنوان (النقود الإلكترونية حكمها الشرعي آثارها الاقتصادية).

د) دراسة (غنام ٢٠٠٣م) التي تهدف لتقييم محفظة النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع الجديدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن محفظة النقود الإلكترونية فكرة جديدة تقوم على أساس تقنية البطاقات الذكية، وتعد إحدى وسائل الدفع عبر شبكة الإنترنت، ولكن في المبالغ الصغيرة فقط؛ كسداد فواتير المياه والكهرباء والهاتف ورسوم الطرق ونحوها، وبينت أن من مزاياها السهولة في الاستخدام والأمان والسرعة، وتوقعت الدراسة عدم سرعة انتشار هذا النوع من النقود في العالم العربي لعدد من الأسباب منها انخفاض الوعي لدى غالبية

(١) محمد إبراهيم الشافعي، الآثار الاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، دبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

المتعاملين بها، والمشكلات القانونية الناجمة عن استخدامها.^(١)

هـ) دراسة (حداد ٢٠١١م) وقد عرضت تطور النقود الإلكترونية وبخاصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وأكدت على ضرورة تبني أو استعمال أدوات نقدية جديدة لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية تستجيب للوضع النقدي القائم على أدوات نقدية متطورة، كما تناولت الدراسة التحديات التي تواجه الجهات التنظيمية ومؤسسات الإشراف، واقرحت عددا من الوسائل أو الآليات لإدارة السياسة النقدية.^(٢)

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها بحث مستقل في موضوع النقود الافتراضية وخاصة عملة «البتكوين» في الفقه الاسلامي والقانون، وان أغلب الدراسات والأبحاث الموجودة على الساحة تتناول النقود الإلكترونية وآثارها بشكل عام.

٥- هدف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان حقيقة العملات الإلكترونية وبالتحديد «البتكوين» وماهيتها ونوعها وخصائصها وكيفية إصدارها وطريقة التعامل بها، مع كشف مخاطرها - ان وجدت - التي تهدف الى تغيير العملات التقليدية السائدة في البلدان واستبدالها بالعملة الرقمية الجديدة التي لا تتحكم بها البنوك والحكومات، ويتم التعامل بها من خلال بروتوكول الند للند، ومن بين ما يمكن أن يقع هدفاً لهذه الرسالة سوى ما تقدم من الاهداف التي عنوانها في الفصل الثالث وهو بيان الحكم الشرعي في أصل المسألة؛ وبيان الحكم الشرعي على مستوى الكثير من الفروع الفقهية الاخرى المهمة.

٦- أسباب اختيار البحث

- ١- من أسباب اختياري لهذا البحث أهميته كما سبق.
- ٢- ولأنني لم أجِد من بحث في هذا الموضوع بحثاً منفرداً تكلم عن مسائله أو جمعها في مصنف واحد - على حد علمي - فأردت أن أتصدر لجمع المسائل والأحكام الفقهية المتعلقة به في بحث مستقل.

(١) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، دبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢) فايز حداد، النقود الإلكترونية ودورها في رسم معالم السياسات النقدية المعاصرة، ص ٢٩٧.

دسترسى به این مدرک بر پایه آیین نامه ثبت و اشاعه پیشنهاده، پایان نامه ها، و رساله های تحصيلات تکمیلی و صیات از حقوق پدیدآوران در آنها (وزارت علوم، تحقیقات، فناوری به شماره ١٩٥٩٢٩/و تاریخ ١٣٩٥/٩/٦) از پایگاه اطلاعات علمی ایران (گنج) در پژوهشگاه علوم و فناوری اطلاعات ایران (ایرانداک) فراهم شده و استفاده از آن با رعایت کامل حقوق پدیدآوران و تنها برای هدف های علمی، آموزشی، و پژوهشی و بر پایه قانون حمایت از مؤلفان، مصنفان، و هنرمندان (١٣٤٨) و الحاقات و اصلاحات بعدی آن و سایر قوانین و مقررات مربوط شدنی است.

۳- بیان وسعة الشريعة الاسلامية في الابحاث الفقهية وغيرها المستسقة من القران الكريم والسنة المطهرة، المتمثلة بالنبي واله عليه السلام.

۴- هذا البحث بالدرجة الاولى لطلبة العلم؛ زيادة في التحصيل والاستفادة.

۷- منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على أساسيات المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة تحليل المضمون، حيث قمت بتجلية مفهوم العملات الرقمية وحقيقتها مع التركيز على عملة «البتكوين»، بغية الوصول الى تحديد الطبيعة القانونية للنقود الالكترونية، ومن ثم بيان الحكم الشرعي فيها.

۸- مشكلة البحث

إنَّ تواجد الموانع والعراقيل والصعوبات في كل عمل من الأعمال لاسيما في البحث والتحقيق هو أمر طبيعي، ولكن المهم هو تغلب الباحث على هذه الصعوبات، وإزالة هذه الموانع عن طريقه، وبهذا الصدد فقد واجهتنا جملة من الموانع والمعقبات أثناء البحث نوجزها فيما يلي:

۱- قلة ما كتب في موضوع العملات الرقمية وتحديداً عملة «البتكوين» وتصويرها من جميع جوانبها.

۲- ومن المعقبات صعوبة الحصول على بعض الكتب التخصصية المرتبطة بالبحث. وقد وفقنا الله سبحانه وتعالى الى اتمام ما عقدنا العزم عليه، واستطعنا انجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو من الله أن يجعله لنا ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهادي البشير والسراج المنير ابي القاسم محمد وآل بيته الابرار الطاهرين.

۹- خطة البحث

ثم ان خطة البحث في هذه الرسالة، هو أن قسمت عملي وخدمتي لهذه الرسالة على قسمين، قسم يتعلق بخدمة نصوص الرسالة من تصحيح وتخريج وتقويم لأسانيدھا وأحاديثها وإكمال نقص واستدراك بقدر الامكان، وعمل فهرس المراجع والمصادر، وغير

ذلك مما تتطلبه الحاجة ودعت إليه الضرورة. وقسم آخر يتعلق بالدراسة وقد تناولت دراسة العملة الالكترونية، ورتبتها على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

أما الفصل الأول: فقد كان في عدة مباحث أم المبحث الأول منها تكلمنا فيه حول تعاريف عامة، لغة واصطلاحاً، وعرفنا، العملة، والرقمية، والبتكوين، لغة واصطلاحاً. وأما المبحث الثاني: كان مختص بالعملة وانواعها رؤية تاريخية وكان فيه ثلاث مطالب الأول: الفرق بين العملة والاموال، والثاني: مراحل تطور العملة الرقمية، والثالث: كان عن أهم الفروقات بين العملات الرقمية والعملات التقليدية، أما المبحث الثالث: ذكرنا فيه نبذة موجزة عن العملة الرقمية، وكان فيه ثمانية مطالب: ذكرنا في المطلب الأول: نشأة عملة «بتكوين» وفي المطلب الثاني: اصدار أو تعدين البتكوين، أما المطلب الثالث فقد ذكرنا فيه: خصائص عملة (بتكوين) وقد خصصنا المطلب الرابع الى انواع العملات الرقمية، والمطلب الخامس: طرق تداول بالعملات الرقمية، وخصصنا المطلب السادس والسابع والثامن في خطوات تداول عملة البتكوين، ومعوقات العملة الرقمية، واهدافها.

وأما الفصل الثاني والذي تكلمنا فيه عن تأثير العملة الرقمية في سوق العملة الاقتصادي وماليتها شرعاً، فكان المبحث الاول بعنوان تأثير العملة الرقمية في الاقتصاد العالمي، وكان على عدة مطالب، المطلب الاول: الاثار السلبية الاقتصادية للعملة الرقمية، المطلب الثاني: الاثار الايجابية الاقتصادية للعملة الرقمية، وكان المبحث الثاني بعنوان المخاطر الامنية للعملة الرقمية، والمبحث الثالث المخاطر القانونية للعملة الرقمية، والمبحث الرابع بعنوان مخاطر السرية والخصوصية للعملة الرقمية، والمبحث الخامس كان مخصص للبحث عن ملاك المالية في الفقه الاسلامي.

أما الفصل الثالث: الذي خصصناه في، الحكم الشرعي للعملة الرقمية، والأدلة عليها، وقد استُدل عليها بالقران الكريم، والسنة المطهرة، وكلمات الفقهاء، وهو عبارة عن ثلاثة مباحث: أما ما يخص المبحث الأول، فقد تكلمنا فيه عن: الأصل العملي الجاري في المسألة، وتضمن عدة مسائل. واما

المبحث الثاني فقد ذكرنا فيه، الأدلة الاجتهادية المتصورة في المسألة، وكان في مطلبين تناولنا في المطلب الاول العقود المستحدثة وإمكان جريان الادلة الاجتهادية فيها، وفي الثاني: مقتضى الدليل الاجتهادي في المعاملة بالعملة الرقمية. وأما المبحث الاخير من

هذا الفصل فكان عبارة عن ذكر لزوم أو جواز المعاملة بالعملية الرقمية بناء على صحتها.

أما الفصل الرابع: فكان عنوانه: الحكم الوضعي على فرض سقوط أو قرصنة العملة الرقمية، وقد تضمن مبحثان: كان الأول منها: الحكم الوضعي على فرض سقوط العملة الرقمية، وتناولنا فيه فرض سقوط العملة الرقمية، وفرض قرصنتها والاعتداء والتحايل والتزوير فيها. أما المبحث الأخير في هذا الفصل الذي كان عنوانه: الخيارات الجارية في العملة الرقمية بناء على صحتها، وهو عبارة عن مجموعة من الخيارات مبنية على فرض صحة العملة الرقمية. وأخيراً، لخصتُ في خاتمة الرسالة مجموعة النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث في فصول هذه الرسالة بنحو من الاختصار في عدة نقاط.